بين «القرار ٢٢٦٨» وأوهام الخطط الأميركية البديلة: هل بدأت ملامح الحل ترتسم؟

فرنسا- فراس عزيز ديب

«الحمدُ لله على نعمة العقل»، عبارةٌ قد يكرّرها كثرٌ منّا عندما نتابع تصريحاتَ «العثمانيَين الجدد» أو «مستعربي النِفط»، تحديداً أولئك المتورطين بالحرب على سورية، تصريحاتٌ تعدت مرحلة الانفصام عن الواقع، لتبدو كمَن يسابق ظلّه. لكن ماذا عن عبارة «الحمد لله على نعمة الكرامة»؟

عندما تم الإعلان عن تفاهم (أميركي- روسي)، حول آلية ما يُسمى «وقف الأعمال العدائية» في سورية، كان الأمر أشبه بالصدمة للجميع، تحديداً أن التفاهم بدا للبعض وكأنه نوعٌ من تقطيع الوقت، أو لجم الاندفاعة التي يحققها الجيش العربي السوري والحلفاء على جميع الجبهات، ما قد يشكل فرصةً للإرهابيين لالتقاط أنفاسهم واستجماع شراذمهم. أما «الآخرون» فهم حكماً لم يُعجبوا بهذا الاتفاق، حتى الأتراك خرجوا كالعادة ليستعرضوا عضلاتهم إعلامياً بالقول إن الاتفاق لا يُلزم تركيا، وأتبعوها كالعادة بعبارة (إذا تم تهديد أمنهم).

بعيداً عن وجهات النظر المختلفة، فإن أي تعاط تشاؤمي بالمطلق مع الغاية الحقيقية من الاتفاق، ربما قد بدده بالأمس قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٦٨ الذي تبنى التفاهم، من دون المساس بما يروج له أصحاب نظرية حل سياسي (سوري- سوري) يحافظ على سيادة ووحدة الأراضي السورية بالتوازي مع الحرب على الإرهاب. كما أن أي تعاط تشاؤمي مع انعكاس تنفيذ الاتفاق على الأرض، ربما قد بدده بالأمس الكثير من البنود التنفيذية للاتفاق، والتي تثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الروس فرضوا وجهة نظرهم في النهاية، بمعنى آخر قد يتساءل البعض: هل سيكون هذا القرار مجرد حبرٍ على الورق، وماذا عن القرارات السابقة؛ لماذا لم تنفذ؟

قد يبدو التساؤل منطقياً، لكن الإجابة عليه واضحةٌ من خلال «بيضة القبان» (السعو- تركية)، أي «جبهة النصرة» وملحقاتها، الذين لم يتم استثناؤهم من الحرب على الإرهاب، ودمجهم في الحل السياسي كما استمات البعض أن يفعل. بالتالي بدا الأمر وكأن القرار لن يعدل كثيراً من خريطة الحرب على الإرهاب، لكنه حكماً سيعدل بطريقة حيوية في خريطة المصالحات الوطنية، فكيف ذلك؟

كان مثيراً للشفقة أن يأتي الخبر للمعارضة السورية وداعميها من وكالة الصحافة الفرنسية بأن أكثر من تسعين فصيلاً «معارضاً» أعلنوا قبول الهدنة، الرقم ليس بالضئيل، وهو لا يثبت أن المعارضة ذات حجمٍ بقدر ما يثبت أن المعارضة متشرذمةٌ أكثر حتى مما يتوقع حلفاؤها، وأن التكتلين الوحيدين المتماسكين اللذين يمكن البناء عليهما هما «داعش» و«النصرة»، وهما خرجا عملياً من التصفيات المؤهلة للحل السياسي، ولا يمكن استثمارهما إلا بإطالة عمر الحرب عسى يتحقق طموح «آل سعود» بوصول رئيس جمهوري إلى سدة البيت الأبيض، يكون جاهزاً أن يخوض حربهم في سورية، لكن الوقت حكماً لا يسير في مصلحتهم.

النقطة الثانية أن ما يُسمى «معارضة الرياض» اشترطت وقف العمليات لمدة محددة كاختبار، لكن ما يتجاهله هؤلاء أن الجبهات المشتعلة والتي تشكل هدفاً أساسياً للجيش العربي السوري والحلفاء لن تتوقف، لأنها ليست مشمولةً أساساً بالقرار الدولي. بالتالي فلا معارك جانبية على أطراف المدن كدمشق ودرعا مثلاً، ما دام هناك إمكانية ما لحقن الدماء، مع الأخذ بالحسبان أن قيام الجيش والحلفاء بتحرير معاقل «داعش» و«النصرة» لأنهم باتوا متفرغين لها لا يعني فقط زيادة المساحة التي تسيطر عليها الدولة، لكنها حكماً ستعني خسارة المعارضين لأوراق قوة، فهم من جهة كانوا يعيرون «النظام» بضآلة المساحة التي يسيطر عليها، لدرجة يجعلونك متأكداً بأنهم يعتبرون مناطق سيطرة «داعش» نقاط قوة لهم؛ وكأنهم حلفاء، واستعادتها من الجيش العربي السوري خسارةٌ غير مباشرة لهم. أما تحرير المناطق التي تحت سيطرة «النصرة وأدواتها» فهي حكماً خسارةٌ مباشرة للمعارضة التي كانت ولا تزال تعتبر «النصرة» حليفاً وجزءاً لا يتجزأ منها كما كان يكرر «معاذ الخطيب مثلاً». من هنا قد نفهم رسالة الإرهابي «أبو محمد الجولاني» التي طالب فيها جميع الفصائل برفض الهدنة، لكن هناك من يطرح تساؤلات منطقية: إذا كان هذا الاتفاق قابلاً للتطبيق وفرص حقن الدماء تتقدّم، فلماذا يهدد «جون كيري» ليل نهار بما سماه الخطة «ب»؟

بشكل عام إن تهديدات كيري بالخطة «ب» هو نوعٌ من التلاعب الكلامي، لا يشبهه إلا حديث كل مسؤول تورطت بلاده بالحرب على سورية عن «رحيل الأسد»، فرحلوا وبقي الأسد، بمعنى آخر: إن الولايات المتحدة نفذت خططاً لإسقاط الدولة السورية بما يوازي الأحرف الأبجدية كاملةً، وهي لو كانت تمتلك أشباه خطط قابلة للتنفيذ لما وفرتها، أي قد يتلو علينا «جون كيري» من هنا حتى انتهاء ولاية أوباما نهاية العام الكثير من التصريحات الرنانة عن الخطط البديلة، لكن الكلام شيء والواقع شيءٌ آخر.

عندما يقول «سيرغي لافروف» أن لا معلومات لدى الروس عن الخطة «ب»، فإن كلامه يجب أن يؤخذ بمعنى أشمل، أي: ليس لدى الروس معلومات استخباراتية عما يسمى الخطة «ب»، لكن لافروف أراد الرد على كيري فيما يبدو بطريقة مهذبة، حتى وسائل الإعلام الأميركية كانت تجهل أي كلام عن هذه الخطة، لكن وبعد النفي المباشر للافروف، خرجت إحدى المحطات الأميركية بما سمته معلومات عن الخطة «ب» والتي هي اجترارٌ لأفكار عفا عنها الزمن، لأنها حكماً ستؤدي لتقسيم سورية من قبيل إرسال المزيد من المدربين الأميركيين للشمال السوري وزيادة دعم ما يسمونه «المعارضة المعتدلة»، تمهيداً لإنشاء ما تم الترويج له منذ أشهر في العراق وسورية «إقليم سني» يوازيه «إقليم كردي»، لكن هل يمكن فعلياً تطبيق هذه الخطة؟

بالإطار العام تبدو الخطة تهويلٌ إعلامي لا أكثر، قد يكون لها أحد هدفين، الأول من باب حفظ ماء الوجه الأميركي بأنهم جاهزون لأسوأ السيناريوهات، تحديداً أنها لم تصدر بشكل رسمي. أما الثاني فهو امتصاص غضب حلفاء أميركا على قبولها بالرؤية الروسية بما يتعلق بالتفاهم الذي أدى لولادة القرار ٢٢٦٨، لكن ما الذي يدعم هذه الفرضية؟

في الواقع هناك مساران يرجحان هذه الفرضية، أولها أسباب تتعلق بشكل مباشر بما يجري على الأرض السورية، فالتدخل البري بات وراءنا وهو غير قابل للتنفيذ عملياً من دون موافقة السوريين وحلفائهم، الأمر الآخر هو أن الأميركيين أدركوا تماماً أن أي اشتباك سيؤدي لحرب كبرى وهم ليسوا جاهزين لها إطلاقاً، وبذات الوقت ليسوا واثقين من انتصار حلفائهم، ولو كانوا واثقين لما ترددوا. أخيراً، إن هذه الهدنة قد تعزز من مصداقية الروس كرعاة لها عند بعض الجماعات المسلحة التي كانت ولا تزال لا تثق بجدية القيادة السورية بحقن الدماء، وقد يوسع مسار المصالحات، دون أن ننسى هنا حالة التقارب والتحالف بين بعض القوى الكردية وروسيا والتي أثمرت تعاوناً مع الجيش العربي السوري.

أما المسار الآخر فهو متعلق بالجو العام، بعيداً عما يجري على الأرض، فالإعلام الفرنسي بدأ نوعاً ما ينقلب على بعض الروايات المتعلقة بالحرب على سورية. أما فيما يتعلق بـ«آل سعود»، فإن الرسالة التي وجهها البرلمان الأوروبي منذ أيام ليست بالسهلة، لأنها بشكل عام لا تتحدث عن منع بيع السلاح فحسب، لكنها تتحدث أيضاً عن جرائم مرتكبة بحق المدنيين في اليمن، علماً أن حكومات الدول الكبرى كفرنسا وبريطانيا وألمانيا هي التي تسيطر على القرار الأوروبي لامتلاكها العدد الأكبر من الأعضاء والقوة الاقتصادية المتحكمة بالاتحاد بشكل عام، وهي في الوقت ذاته ليست أكبر مصدر سلاح لمملكة القهر فحسب، لكنها كانت تقف خلف المملكة في هذا العدوان وتغطيه لدرجة كان فيها «لوران فابيوس» أشبه بمعاون للجبير، بل تفوق عليه في كثير من المواضع في الدفاع عن قتل الأبرياء، فهل إن صدور هذا القرار مصادفة؟ بالتأكيد إن قرار البرلمان الأوروبي ليس ملزما للحكومات، لكنه في النهاية يبقى رسالةً هامةً تشبهها رسالة الكونغرس باعتبار «الإخوان المسلمين» حركةً إرهابية، وهنا نقول على الهامش، ألا يعني هذا الأمر خروجهم كذلك الأمر من تصفيات الحل السياسي في سورية؟ أما النقطة الأخيرة، فهي بالتحديد متعلقةٌ بما يريده «آل سعود» من لبنان، والذي لا يبدو أنه منفصلٌ عما يجري في سورية.

بشكل عام دعونا نتفاءل أن اتفاق وقف الأعمال العدائية سيصمد، وأن السوريين اقتربوا من حقن الدماء التي نتمناها جميعاً، وأن التفاصيل التي ستظهر هنا وهناك لن تؤثر كثيراً في المسار المرسوم، لأن أي مكابرة هي خسارةٌ للجميع، وربما اجتماعات جنيف القادمة ستكون محصّنةً هذه المرة بواقعية أميركية، تنطلق من بديهية أن الحرب على الإرهاب لن يستطيعوا إيّقافها أياً كانت المسوغات، فلماذا لا يستثمرون سياسياً بممثلين عن تلك الجماعات التي قبلت وقف الأعمال العدائية. إنها بالمطلق تبدو عملية تدمير ذاتية لكل مكتسبات المعارضة وداعميها، أجاد الروس صناعتها دبلوماسياً مستفيدين من هذا الصمود السوري الأسطوري، لكن نتائجها المباشرة تحتاج لبعض الوقت لتظهر، بما في ذلك «غربلة الإرهاب»، تحديداً أن المشوشين كثر، وبمعنى آخر:

لكي يعي المواطن السوري ماذا كان يراد له، وما سيحققه من هذا الاتفاق وهو الذي دفع غالياً ثمن هذا الصمود الذي أدى إلى هذه النتائج، ليس عليه أن ينظر لحجم التخبط الذي أوصل وزير خارجية أحفاد شخبوط لدرجة المساواة بين «داعش» و«الحشد الشعبي»، ولا تنظروا لتخبط وجنون «آل سعود» لدرجة بات فيها ما يتم التحضير له في لبنان وكأنه ردة فعل على ضياع أوراقهم في سورية، عليكم أن تنظروا لوجوه قوى «الرابع عشر من آذار» وهم يوقّعون على وثيقة المناشدة والتذلل لمملكة البترودولار المفلسة، ولا تكتفوا فقط بتكرار عبارة «الحمد لله على نعمة العقل»، بل هناك ما هو أهم.. «الحمد لله على نعمة الكرامة».

الأمم المتحدة رحبت به... ودي ميستورا دعا إلى استئناف المفاوضات في ٧ آذار..

الجعفري: القرار ٢٢٦٨ خطوة مهمة باتجاه التسوية... وروسيا شددت على ضرورة تنفيذه

وكالات

اعتبرت الأمم المتحدة أن تبني مجلس الأمن الدولي القرار ٢٢٦٨ بشأن اتفاق «وقف الأعمال القتالية العدائية» في سورية هو «أفضل فرصة للحد من العنف في البلاد». وأعلن مبعوثها الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا عزمه على الدعوة إلى جولة مفاوضات جديدة بين الأطراف السورية في السابع من آذار المقبل، لكنه اشترط لذلك أن يصمد الاتفاق، وتوقع في الوقت نفسه حدوث «سقطات» في تنفيذ الاتفاق، وحث على ضبط النفس عند ردع أي اندلاع جديد للقتال.

وبينما رحبت روسيا بتبني مجلس الأمن للقرار، واصفة إياه بـ«الخطوة الجماعية المهمة» في طريق الحل السياسي للأزمة، اعتبرت سورية مضمون القرار خطوة مهمة باتجاه التسوية السياسية.

وقال مندوب سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري في بيان ألقاه عقب تبني مجلس الأمن الدولي للقرار بحسب وكالة «سانا» للأنباء: «إن الحكومة السورية تعتبر مضمون هذا الإعلان خطوة مهمة باتجاه التسوية السياسية وتؤكد استعدادها للمساهمة في تطبيق وقف الأعمال القتالية».

وشدد الجعفري على أهمية ضبط الحدود ووقف الدعم الذي تقدمه بعض الدول إلى التنظيمات الإرهابية ومنعها تعزيز قدراتها أو تغيير مواقعها وذلك تفاديا لما قد يؤدي إلى تقويض هذا الاتفاق، مؤكداً تمسك الحكومة السورية بحق قواتها المسلحة بالرد على أي خرق تقوم به هذه التنظيمات الإرهابية يستهدفها ويستهدف المواطنين السوريين.

وجدد الجعفري تأكيده أن الحكومة السورية جاهزة للمشاركة الفعالة في أي جهد صادق يهدف للوصول إلى تسوية سياسية يقرر فيها السوريون وحدهم مستقبلهم وخياراتهم عبر الحوار السوري السوري وبقيادة سورية ودون تدخل خارجي وبما يضمن سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وهي كلها أمور وردت في الفقرة التمهيدية الثانية من القرار ٢٢٦٨ الذي اعتمده مجلس الأمن.

وقال: «إن الكرة من جديد في ملعب الأطراف الأخرى التي عليها أن تثبت صدق نياتها والتزامها بتسهيل تسوية الأزمة في سورية سياسياً ودون فرض شروط مسبقة على الشعب السوري ودون التدخل في شؤونه الداخلية وعبر وقف دعم الإرهاب أو التغطية عليه ووضع حد لممارسات بعض الدول التي تعرقل التسوية السياسية».

ودعا الجعفري السوريين للعمل على تعزيز المصالحات الوطنية وحشد كل الجهود لدحر الإرهاب وإعادة الإعمار وبناء سورية المتجددة الواحدة الموحدة أرضاً وشعباً والحفاظ على سيادتها وقرارها الوطني المستقل.

ورداً على زعم مندوبة الولايات المتحدة الأميركية في مجلس الأمن بأنه لا وجود لتنظيم جبهة النصرة الإرهابي في مدينة داريا بريف دمشق الغربي حسب علمها، قال الجعفري: «هذا الكلام خاطئ جملة وتفصيلاً لأن جبهة النصرة في داريا» مشيراً إلى قائمة جديدة تضم أسماء المئات من الإرهابيين الذين قتلوا في سورية عام ٢٠١٥ ومعظمهم ينتمون لجبهة النصرة وداعش وبعضهم قتل في داريا.

وبين الجعفري، أن البعض خرج عن أحكام القرار «٢٢٦٨» بمجرد اعتماده اليوم عندما بدؤوا بالحديث عن أشياء لا علاقة لها بالقرار، داعياً مندوبي تلك الدول الذين تحدثوا عن سورية بطريقة غير لائقة تنتهك أحكام القرار ٢٢٦٨ إلى أن يبدؤوا بالالتزام بأحكامه من هذه القاعة قبل أن يطالبوا بالالتزام به خارجها.

من جانبه رحب نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف الذي مثل بلاده في الجلسة بكلمته بتبني مجلس الأمن للقرار، واصفاً إياه بـ«الخطوة الجماعية المهمة» في طريق الحل السياسي للأزمة، مشيراً إلى ضرورة أن يتم تنفيذ هذا القرار والاتفاقات التي توصلت إليها روسيا والولايات المتحدة بالكامل ومن دون أي شروط مسبقة.

ودعا غاتيلوف إلى عدم التباطؤ في استئناف الحوار السوري السوري بوساطة الأمم المتحدة مشيراً إلى ضرورة منع أي تصرفات من شأنها تقويض هذه العملية.

وقال غاتيلوف: «إن هذا المسار هو مسار التنفيذ وآلياته يجب أن تتابع وتراقب بشكل جيد» مؤكداً أن الموقف الروسي يسعى إلى إرساء الاستقرار في سورية ولن يتم ذلك إلا من خلال القضاء على الإرهابيين فيها.

ودعا غاتيلوف إلى تضافر الجهود لوضع حد لانتهاك سيادة سورية التي يأتي إليها إرهابيون أجانب بشكل متواصل والعمل من أجل إيجاد حل للأزمة فيها، موضحاً أن هذه هي الفرصة التي يمكن من خلالها دحر الإرهابيين وتحسين الوضع الإنساني للانتقال إلى تطبيق البنود الأخرى للأجندة ولجدول أعمال هذا الاتفاق. بدوره أكد المندوب الصيني ليو جيبي وجوب استئناف الحوار السوري السوري وتنفيذ القرار ٢٢٥٤ من كل الأطراف، معتبراً أن الاتفاق الذي أقر «هو الطريقة الوحيدة للشعب السوري من أجل تحسين الأوضاع على الأرض».

وفي السياق ذاته رحب مندوب فنزويلا في مجلس الأمن الدولي بالقرار وإجراءات بناء الثقة ودعم السلام. وفي ساعة متأخرة من ليل الجمعة تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار ٢٢٦٨ الذي يدعو إلى «وقف الأعمال القتالية العدائية» في سورية ويطالب كل الأطراف بالالتزام بذلك ويحثها على الاستمرار في المحادثات السياسية لحل الأزمة ويجدد تمسك المجلس الكامل بسيادة سورية واستقلالها ووحدة أراضيها.

وخلال جلسة مجلس الأمن قال دي ميستورا عبر الدائرة المغلقة وفق وكالة «أ ف ب»: «أعتزم الدعوة مجدداً (...) إلى مباحثات بين الأطراف السوريين الإثنين في السابع من آذار، شرط أن يصمد وقف الأعمال العدائية في شكل شامل ويتم التزام إيصال المساعدات الإنسانية»، بعد أن كانت المفاوضات السابقة في جنيف علقت في بداية شباط. وأضاف: «أعول على أعضاء المجموعة الدولية لدعم سورية وعلى مجلس الأمن لضمان عودة الأطراف المعنيين إلى جنيف مع استعدادهم للتحاور والاستمرار في هذا الحوار حول القضايا الجوهرية». وشدد على أن المطلوب لا يزال التوصل إلى «عملية انتقال سياسي» في سورية.

وأكد دي ميستورا أنه «يوم وليلة استثنائيان للسوريين» في إشارة إلى الهدنة، معتبراً أن «اتفاق الأطراف المعنيين بالنزاع (في شأن الهدنة) مشجع ولكن لا يزال هناك عمل كثير (...) وعلى المجتمع الدولي أن يبقى صلباً». ولفت إلى أنه على الصعيد الإنساني «وصلت كميات أكبر من المساعدات لكن هذا لا يكفي». وتوقع دي ميستورا أن يكون «يوم السبت مفصلياً»، مضيفاً: «هناك من دون شك جهود كثيرة تسعى إلى الإضرار بهذه العملية».

واعتبرت السفيرة الأميركية سامنثا باور أن «هذا التشكيك هو أكثر من منطقي». وأعربت عن «قلقها الكبير حيال استمرار القصف الجوي الروسي والسوري» قبيل تنفيذ الهدنة، وقالت: «من الصعوبة أن يكون المرء متأكداً من وقف الأعمال العدائية حين يتم تكثيف المعارك حتى الدقيقة الأخيرة». بدوره، انتقد السفير الفرنسي فرنسوا دولاتر بـ«تكثيف عمليات القصف من جانب القوات المسلحة السورية والروسية».

في الأثناء، ذكر المكتب الصحفي للأمم المتحدة في بيان بحسب وكالة «رويترز» للأنباء، أن الأمين العام (بان كي مون) رحب بالموافقة بالإجماع على قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٦٨، الذي أيد وقف إطلاق النار في سورية بدءاً من منتصف ليلة ٢٧ من شباط الساعة ٢٢:٠٠ بتوقيت دمشق.

وجاء في البيان: إن «التنفيذ الكامل لهذا القرار، بما في ذلك الإمدادات الإنسانية الدائمة ومن دون عوائق – هو أفضل فرصة لدينا للحد من العنف الوحشي في سورية».

تصويت مجلس الأمن على قرار وقف العمليات القتالية العدائية في سورية

المبعوث الأممي يتوقع حدوث «سقطات»

عقب انتهاء جلسة مجلس الأمن، قال دي ميستورا للصحفيين بحسب وكالة «رويترز»: إنه يتوقع حدوث «سقطات» في وقف العمليات القتالية وحث على ضبط النفس عند ردع أي اندلاع جديد للقتال. وقال: «هناك فرصة كبيرة علينا أن نتوقعها لحدوث مثل هذه السقطات» في وقف القتال. وأضاف: إن «النقطة المهمة هي إذا ما كان سيتم السيطرة واحتواء هذه الحوادث بسرعة. هذا سيكون الاختبار». وقال: إنه وردت تقارير عن وقوع حوادث في دمشق ودرعا في غضون الدقائق القليلة الأولى من وقف القتال ولكن هاتين المدينتين هدأتا بسرعة، مشيراً إلى أن مكتبه يتحرى عن تقرير عن وقوع خرق آخر لكنه لم يدل بتفاصيل.

وقال: «دعونا نصل لنجاح ذلك لأنه بصراحة هذه أفضل فرصة يمكن أن نتخيلها حصل عليها الشعب السوري خلال السنوات الخمس الأخيرة من أجل رؤية شيء أفضل ونأمل أن يكون شيئاً له صلة بالسلام».

رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر: حان الوقت لإنهاء الحرب في سورية

الوطن

دعا رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير جميع الأطراف «ذات النفوذ» لتوحيد جهودها بغية إنهاء «الحرب المدمرة» في سورية التي ستدخل عامها السادس.

جاء ذلك في بيان أصدره ماورير وتلقت «الوطن» الجمعة نسخة منه وذلك في نهاية زيارة قام بها ماورير للبلاد استغرقت خمسة أيام التقى خلالها مسؤولين سوريين على مستويات رفيعة وبقيادات الهلال الأحمر العربي السوري وبعض متطوعيه.

وجاء في البيان: حث رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير الأطراف المنخرطة في النزاع السوري على السماح بإيصال المساعدات إلى جميع من يحتاجون إليها وعلى مواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل سياسي يضع حداً للمعاناة التي يرزح تحت وطأتها ملايين الأشخاص». وأضاف البيان «وأكد ماورير أن جميع الأطراف «ذات النفوذ» لابد أن توحد جهودها بغية إنهاء تلك الحرب المدمرة التي تدخل عامها السادس».

وأضاف رئيس اللجنة الدولية قائلاً: «أصبحت سورية بعد خمس أعوام من القتال رمزاً للحرب في مطلع القرن الحادي والعشرين. فالحرب التي نشبت في البلاد تتسم بالتعقيد والاضطراب الشديدين، وتضم عدداً كبيراً من الجهات الفاعلة المسلحة والأسلحة الوفيرة. وإثر القتال، تعرضت البنية الأساسية المدنية للدمار أو مُنيت بأضرار بالغة في العديد من المناطق، بما فيها مرافق المياه والكهرباء والرعاية الصحية. وأفضى هذا الوضع إلى معاناة هائلة تحمل الشعب السوري الجانب الأكبر منها، حيث اضطر ملايين السكان للفرار من ديارهم بسبب القتال الضاري في المدن». وتفقد ماورير في إطار زيارته بحسب البيان «حي الوعر ومدينة حمص القديمة ومناطق يلدا وببيلا وبيت سحم في ريف دمشق، حيث يكافح عشرات الآلاف من السكان من أجل البقاء على قيد الحياة».

بيتر ماورير

والتقى ماورير «في مناطق الوعر ويلدا وببيلا السكان المدنيين الذين تضرروا من الوضع وبزعماء المجتمعات المحلية واللجان التي تمثل المعارضة المسلحة». وشدد ماورير على «أن زيادة المساعدات الإنسانية هي المسألة الأشد إلحاحاً». وقال مؤكداً ذلك: «لقد وسعت اللجنة الدولية عملياتها على نحو مطّرد بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، ولكن الاحتياجات الإنسانية تتزايد بوتيرة أسرع. ونحن نرغب في القيام بالمزيد لمساعدة عدد أكبر من السكان. ولا ينبغي للمساعدات الإنسانية أن ترتهن بنتائج المفاوضات السياسية، بل يجب أن يسمح باستمرارها وزيادتها بغض النظر عن أي هدنة أو وقف لإطلاق النار».

وأضاف بقوله: «انصرف تركيزي إلى حث السلطات السورية على اتخاذ خطوات فورية وعملية تسمح بتوسيع نطاق العمل الإنساني. ومن دون تلك الخطوات، سوف تضطر أعداد متزايدة من السكان إلى ترك منازلها داخل سورية والفرار إلى البلدان المجاورة وأبعد منها. وقد أثرت في اجتماعاتي مع المسؤولين السوريين قلقنا إزاء إمكانية الوصول إلى المناطق المحاصرة والمناطق الأخرى التي يصعب بلوغها، وحرصنا على إيصال المساعدات بلا تحيز وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق إلى كل من هم بحاجة إليها. وأشرت بالإضافة إلى ذلك أننا مستعدون لتوسيع نطاق زياراتنا لأماكن الاحتجاز بمجرد التصريح لنا بإجراء الزيارات».

وقال ماورير أيضاً: «لقد سلطت الضوء أيضاً على حق الجرحى والمرضى في تلقي الرعاية الطبية وعلى الالتزام الواقع على عاتق جميع الأطراف المنخرطة في أعمال العنف باحترام أفراد الطواقم الطبية والمرافق والمركبات الطبية. وشددت بالإضافة إلى ذلك على ضرورة معرفة العائلات مصير أحبائها المفقودين، وعلى أن هذا المجال هو أحد المجالات التي يمكن للجنة الدولية أن تساهم فيه بخبرتها الواسعة».

واختتم ماورير قائلاً: «لقد حان الوقت للأطراف المتحاربة أن تنهي هذا النزاع المروع وآن الأوان للقوى العالمية المؤثرة أن تتصرف بشكل حاسم لتسوية هذا الوضع. لقد أضحت انتهاكات القانون الدولي الإنساني سمة ثابتة ورهيبة للحرب الدائرة في سورية، وهي تجلب معاناة تفوق كل تصور ولا طائل من ورائها».

«بناء الدولة» طالب بالتبليغ عمن يخرق الاتفاق

«التنسيق» تأمل بصمود «وقف العمليات القتالية»

الوطن

أعربت هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي المعارضة عن أملها في أن يصمد اتفاق «وقف العمليات القتالية العدائية» وأن يدرك الجميع أن «الحرب لن تؤدي سوى إلى مزيد من القتل والتدمير».

وكتب عضو المكتب التنفيذي للهيئة منذر خدام في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»: «كعادتي استيقظت هذا الصباح (السبت) باكراً (نحو الساعة الرابعة صباحاً)، لكن سرعان ما شعرت بأن شيئاً غير عادي قد حصل، ورحت أتساءل؟!! أين الطائرات الروسية، لا أسمع لها صوتاً؟!!، نعم الهدنة قد بدأت، أرجو أن تستمر وأرجو أن يدرك الجميع أخيراً أن الحرب لن تؤدي سوى إلى مزيد من القتل والتدمير، السوريون يستحقون العيش بسلام، ساعدوهم».

من جانبه علق رئيس «تيار بناء الدولة السورية» المعارض، لؤي حسين في صفحته على «فيسبوك»، على الاتفاق بالقول: الآن في هذه اللحظة يبدأ سريان قرار مجلس الأمن الدولي بوقف «الأعمال القتالية العدائية» في بلدنا.

وأضاف: «الآن ممنوع على أي سوري أن يطلق النار على سوري آخر ما لم يكن، مع بالغ الأسف، أحد عناصر تنظيمي داعش وجبهة النصرة»، المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية.

وتابع حسين: «كنت ومنذ أكثر من ثلاثة أشهر مستمر بالتأكيد أن «وقف العمليات القتالية العدائية» بات أكيداً، اليوم أقول لكم إن هذا صار بين أيدينا، فكل سوري الآن يمكنه منع إطلاق النار بالتبليغ المثبت عن خرق صار بمنطقته والجهة الفاعلة»، مشيراً إلى أنه ستتوفر نوافذ اتصال كثيرة لهذا التبليغ، ومن لم يجد جهة يقوم بتبليغها فيمكنه تبليغه شخصياً.

واستدرك حسين: «ولكن لا يتصور أحد أن بمقدوره التسبب بإضرار جهة ما بتبليغ كاذب».

وقال: «علينا عدم تصديق الكلام الفيسبوكي غير المسؤول الذي سيصدر من الصباح الباكر ليخبرنا بقصف هنا وقتال هناك، بعض هذا الكلام صحيح، لكن سنتجاوزه، وبعضه مخطئ، لن نهتم به، وبعضه يكذب، لن نصدقه، هذا لأننا نريد حماية الاتفاق، نريد الحياة لجميع السوريين، ولكن حياة حرة كريمة».